

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل



وزارة البيئة والتنمية المستدامة
الوكالة الوطنية للسور الأخضر العظيم

ملخص

إستراتيجية وخطة عمل تنفيذ
مبادرة السور الأخضر العظيم في موريتانيا

يوليو 2014



كلمة معالي السيد وزير البيئة والتنمية المستدامة

بالنظر إلى مختلف التقييمات التي قيم بها خلال العقد الأخير، تبقى موريتانيا البلد الأشدّ تضرراً في الساحل من فترات الجفاف التي تعاقبت منذ 1968، وكذا من الصروف المناخية الأخرى.

كان التصحرّ وما نجم عنه من تدهور الأراضي على قدر تأثير المناخ الذي انضافت إليه التصرفات البشرية، فتسبب ذلك في نتائج مباشرة على الوسط الذي هو هشّ من قبل، وكان ل ذلك وقع هام تمثل في انخفاض مساحة الأراضي القابلة للزراعة وانخفاض المراعي والغابات والموارد المائية؛ الأمر الذي أصاب الظروف الاجتماعية الاقتصادية العامة في البلد ولا سيما مداخل الأسر الريفية.

ومن أجل مواجهة هذا التحدي بالذات، وقع فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد عبد العزيز في 10 يونيو 2010 في "نجامينا" في "تشاد" مع نظرائه "اتفاقية إنشاء الوكالة الإفريقية للسور الأخضر العظيم"، وعكف على تنفيذ البرنامج الإفريقي المسمى "مبادرة السور الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل".

يهدف هذا البرنامج أساساً إلى مكافحة تدهور الأراضي والتصحر، مع المساهمة في الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية الاجتماعية المستدامة لسكان المنطقة الساحلية الصحراوية من القارة. وهو يتطلب إستراتيجية منسجمة وشمولية لن تتحقق من دون ساكنة ريفية مسؤولة تمتلك الالتزام والأدوات اللازمة لمواجهة التحديات التي تهدد الأجيال الحالية والمستقبلية.

وفي هذا السياق بالذات، صيغت اليوم هذه الإستراتيجية و شُفَعَتْ بـ "خطة عمل" من أجل تنفيذ السور الأخضر العظيم في موريتانيا، على مدى الفترة 2018/2014.

إنّ هذه المقاربة العملية لا تزعم فقط إنشاء غابة في الحيز المرسوم للسور الأخضر العظيم - على الرغم من أنّ الانشغال المتعلق بتعزيز الغطاء النباتي سيعالج بعناية فائقة - بل تطمح أيضاً على وجه أساسي للقيام بمجموعة من التدخلات المندمجة ذات الطابع متعدد القطاعات يراد منها تحسين الظروف المعيشية للسكان في المناطق الساحلية الصحراوية.

وستستهدف هذه التدخلات المزيد من ديمومة نظم الإنتاج الريفي (الزراعة، التنمية الحيوانية، الصيد المائي، الحراثة، والحراثة الزراعية... إلخ) وتطوير البنية التحتية

الريفية دعماً للإنتاج وتسويق المنتجات وتنويع النشاطات الاقتصادية، في سبيل خلق الثروات والأخذ في الحسبان للنوع والشباب في التنمية.

ستعتمد إستراتيجية تنفيذ السور الأخضر أساساً على ما يلي : (1) استهدافاً مناسباً لمنطقة التدخل (2) الاستفادة ميدانياً من النشاطات المعتمدة على مقاربات عملية متمحورة حول النتائج (3) الانسجام مع السياسات الوطنية والقطاعية واللامركزية.

وأخيراً، تأتي هذه الإستراتيجية نتيجة تشاور عام شارك فيه مجموع الفاعلين والأطراف المعنية بالقطاع ، من المجتمع المدني إلى البرلمانين البيئيين، مروراً بالفاعلين المحليين والمصالح العمومية والشركاء الفنيين والماليين، وذلك من أجل إرساء تحالف وطني يضع تنفيذ "مبادرة السور الأخضر العظيم" في قلب الاهتمامات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا.

أمدي كمر

الملخص التنفيذي

تمثل موريتانيا أحد البلدان الساحلية الأكثر تضررا بالتغيرات المناخية الخطرة والتي تسببت في فترات متعاقبة من الجفاف طيلة الثلاثين سنة الماضية.

تتجلى الصروف الناجمة عن التغيرات المناخية في موريتانيا من خلال الجفاف المُعاود والتصحر وتدهور الموارد الطبيعية وانخفاض الإنتاج الزراعي وفقدان التنوع البيولوجي والفيضانات وما ينجرّ عنها من انعدام الأمن الغذائي وتفاقم وضعيات العوز والفقر، ولا سيما في الوسط الريفي.

ولهذا السبب، اختارت موريتانيا أن تدمج مكافحة التصحر في مسار للتنمية المستدامة يكون أكثر شمولية ويضم في نفس الوقت أبعادا فنية واجتماعية اقتصادية ومؤسسية.

وفي هذا السياق، اتخذت الحكومة مختلف التدابير القانونية من أجل تعزيز التسيير المستديم للموارد الطبيعية، عبر مسار ينسجم مع متطلبات الحكم البيئي الرشيد.

وقد مثل العملُ المتعلق بتعزيز الجهاز التشريعي والنظامي أولوية لدى السلطات العمومية. وهكذا، وقّع البلد وصادق على مختلف الاتفاقيات الدولية حول "التوافقات متعددة الأطراف" الوجيهة بالنسبة لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والتغيرات المناخية، والنهوض بالتنوع البيولوجي. وقد عكفَ على عمل مواز من أجل التوصل لأفضل مؤامة بين المحافظة على الموارد الطبيعية ومكافحة الفقر.

وعلى الصعيد الميداني، بُذلَ العديدُ من الجهود من طرف الحكومة، لتصميم وتنفيذ مشاريع وبرامج تنموية من شأنها التصدي لهذه التقلبات المناخية التي تنحو إلى تقويض مبادرات مكافحة التصحر وتحسين دخول وظروف المعيشة لدى سكان الريف.

وعلى الرغم من جميع هذه التدخلات، يتوجّب أن نلاحظ أن الجهود المقومَ بها لم تستطع حتى الساعة إعطاء النتائج المرجوة، نظرا - ولو جزئيا - لتعدد التحديات المراد رفعها والنقص المسجل في الموارد البشرية والفنية والمالية اللازمة لمواجهة التقلبات المتعددة، و يتوجّب الاعترافُ أخيرا بأنّ هذه الظاهرة تمثل أحد التحديات التنموية الكبرى، وتكتسي بالتالي طابعا ديناميكيا عابرا للحدود.

وفي هذا السياق بالذات، وعلى إثر النتائج المختلف في تقويمها عقب تنفيذ مختلف الخطط والبرامج الوطنية في مجال مكافحة الآثار ال وخيمة لهذه الظواهر الطبيعية من طرف البلدان الإفريقية، قرر إحدى عشر رئيس دولة وحكومة في الاتحاد

الإفريقي، على اقتراح من "سين صاد"، إقامة شراكة إفريقية للتدخلات المندمجة المستهدفة في المناطق القاحلة.

تتنزل مبادرة السور الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل عبر "اتخاذ إجراءات فعّالة واستعجالية في المناطق القاحلة من إفريقيا ، لإيقاف أو قلب الاتجاه نحو تدهور الأراضي وافتقار التنوع الحيوي، من أجل التأكد من أنّ المنظومات البيئية ستكون من الآن وحتى 2025 متحمّلة للتغير المناخي، و سرتواصل تقديم المنافع الأساسية للمساهمة في الهناء البشري والتخلص من الفقر".

تمثل إستراتيجية السور الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل رؤية مستقبلية على الصعيد السياسي والميداني لهذه المبادرة، ويتمثل هدفها الإجمالي في "المساهمة في تحسين ظروف معيشة وتحمل المجتمعات المحلية للتغير المناخي والتصحر والجفاف، بواسطة تعزيز إنتاجية الموارد الطبيعية والمنظومات البيئية، في إطار إنجاز الأمن الغذائي".

ومن جهة أخرى، تتيح الإستراتيجية أيضا فرصة لمواجهة التأثيرات الضارة لتدهور الأراضي والتصحر في المنطقة، وهي التأثيرات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. وتمكّن كذلك من دعم جهود المجتمعات المحلية على المستوى القاعدي، في مجال التسيير والاستغلال المستديم للغابات والبنية التحتية والاجتماعية الاقتصادية والمجابات الرعوية.

وعلى الرغم من ذلك، فإنّ تدخلات المبادرة يجب أن تجري في سياق إقليمي يمتاز على وجه الخصوص في منطقة الساحل بتحديات بيئية وإنسانية وأمنية متصاعدة انجرت عنها بعض الهجرات السكانية.

ونظرا لذلك، جعلت موريتانيا من هذه المبادرة الإفريقية المشتركة توجها أولويا، وذلك بصفتها بلدا مؤسسا وموقعا على اتفاقية إنشاء "الوكالة الإفريقية للسور الأخضر العظيم".

فبالمصادقة على الاتفاقية المذكورة في 2013، ومن خلال تنفيذ المكونة الوطنية من خلال "الوكالة الوطنية للسور الأخضر العظيم"، عبّرت حكومتنا عن تضامنها مع الدول الأعضاء الأخرى، وعن التزامها الثابت بإنجاز هذا المشروع الإفريقي المشترك الهام.

وفي هذا المنظور بالذات، قررت السلطات العمومية تنفيذ مبادرة السور الأخضر، من خلال إعداد واعتماد إستراتيجية وخطة عمل وطنية، طبقا لمجموع المبادئ المتعلقة بالتسيير المستديم للأراضي، في سياق وطني يستجيب لخصائص المناطق

القاحلة وشبه القاحلة، والواقع ونمط حياة المجتمعات المحلية التي يُوجَّه لها البرنامج على نحو أساسي.

تعتمد التوجهات الإستراتيجية في موريتانيا في مجال التسيير العقلاني للموارد الطبيعية وحماية البيئة وتحسين الإطار الشامل لمعيشة السكان على المقاربة التشاركية الشمولية.

وفي هذا الإطار بالذات، تمثل خطة العمل أداة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للسور الأخضر العظيم، وستطال أساسا الوسط الريفي ولا سيما مناطق تركّز الفقر.

وكما الحال في كل مكان، فإنّ ديناميكية التنمية المحلية يجب أن تنجز على مستوى البلديات. ففي هذا الحيز، ستركز الأقطاب المحلية للتنمية، من خلال إنجاز بنية تحتية اقتصادية اجتماعية تسهل في نفس الوقت خلق المداخل وتعزيز الأمن الغذائي وتوفير الخدمات الاجتماعية القاعدية.

وعلى أساس معايير تعتمد على الملمح البيئي ومحددة في الإستراتيجية الإقليمية المنسجمة التي اعتمدها الاتحاد الإفريقي، ستغطي منطقة تنفيذ السور الأخضر العظيم في موريتانيا ست (6) ولايات (اترارزه، لبراكنة، تكانت، لعصابة، الحوض الغربي، الحوض الشرقي).



الشكل 1 : خريطة موريتانيا بمرجعية أرضية تبيّن المخطط الاستثنائي للشريط الابتدائي للسور الأخضر العظيم.

يعبر مشروع مخطط السور الأخضر العظيم خمسة عشر (15) مقاطعة وخمسة وأربعين بلدية (45).

واعتمادا على هذا التصنيف المع يلري، تشمل منطقة التدخل الحيز الترابي الواقع بين خطي المطر 100 مم و 400 مم. ومع ذلك، وعلى أساس تدخل نموذجي، فإنّ التدخلات الأولى لتنفيذ المبادرة في موريتانيا ستطال شريطا طوله 1100 كلم وبعرض متوسط 15 كلم.

وفي مختلف أشكالهم التنظيمية (تعاونيات، رابطات، تكتلات، منظمة النساء والشباب، إلخ)، يشكل السكان الركنَ المركزي في تنفيذ مبادرة السور الأخضر العظيم في موريتانيا. ويقدر هؤلاء السكان بـ **481 000 ساكن** موزعين على **1242 بلدة**.

إنّ الأعمال المقوم بها في المنطقة التي يمرّ بها المخطط تشكل مجموعة تدخلات مندمجة ذات طابع متعدد القطاعات، ويراد منها تحسين ظروف معيشة السكان في المناطق الساحلية الصحراوية من البلد.

تشكل إستراتيجية السور الأخضر خلاصة مشاورات مع الفاعلين الناشطين على المستوى الوطني في مكافحة الفقر والتصحر والتغيرات المناخية والمحافظة على التنوع البيولوجي، وكذا مع المستفيدين.

تقترح هذه الوثيقة إطارا عمليا للتنفيذ المناسب للسور الأخضر، وتركز علي مقاربات اندماجية وتجميعية، لانتهاز جميع الفرص المتاحة لدفع التنمية المحلية، بفضل تعزيز التآزر بين التدخلات، من أجل تعاضد الموارد البشرية والمالية والفنية، ليكون تكامل التدخلات فعليا.

وبذلك تكون خطة العمل للإستراتيجية الوطنية للسور الأخضر أفضل إطار لتجميع وتنظيم وانسجام التدخلات في مجال مكافحة تدهور البيئة والتسيير المستديم للموارد الطبيعية في موريتانيا.

تُبنى الخطة حول ستة (6) محاور إستراتيجية معتمّدة من أجل تأمين التنمية المستديمة من خلال تامين أو استعادة الموارد المائية والنباتية والحيوانية وموارد التربة، علاوة علي تعزيز المخزون البشري، في أمل تحسين الظروف الإنتاجية للرأسمال الطبيعي والظروف الاجتماعية الاقتصادية في المنطقة التي تغطيها عمليات السور الأخضر في موريتانيا. وهذه المحاور هي :

❖ المحور الاستراتيجي 1 : تحسين الأمن الغذائي بواسطة التسيير المستديم

لنظم الإنتاج

- البرنامج 1 : تحسين الإنتاج الزراعي الغابي
- البرنامج 2 : تحسين الأمن الغذائي بواسطة تنمية نظم الإنتاج الزراعي الرعوي
- البرنامج 3 : استعادة الأراضي المتدهورة

- البرنامج 4 : تجدد الموارد الطبيعية
- البرنامج 5 : تعبئة الموارد المائية وتسييرها المستديم.

❖ المحور الاستراتيجي 2 : الحكم الرشيد والتنمية المحلية

- البرنامج 6 : النهوض بالحكم الرشيد
- البرنامج 7: تطوير البنية التحتية القاعدية

❖ المحور الاستراتيجي 3 : تنمية النشاطات المدرة للدخل

- البرنامج 8 : تنمية الشعب
- البرنامج 9 : تنمية نشاطات خلق الثروات

❖ المحور الاستراتيجي 4 : البحث عن المواكبة وتسيير المعارف

- البرنامج 10: البحث عن المواكبة
- البرنامج 11 : تسيير المعارف

❖ المحور الاستراتيجي 5 : تعزيز القدرات لدى الفاعلين

- البرنامج 12 : تنظيم الفاعلين في هيئات
- البرنامج 13: تعزيز قدرات المنتجين

❖ المحور الاستراتيجي 6 : المتابعة التقييمية

- البرنامج 14 : تنسيق البرنامج
- البرنامج 15 : المتابعة التقييمية

إنّ هذه الإستراتيجية الوطنية مدعومةً بـ"خطة عمل وطنية للتنفيذ"، تقدر ميزانيتها الإجمالية بتسع وثلاثين مليار وسبعمائة وثمانية وستين مليون (39 768 000 000) أوقية.

وستأتي الموارد اللازمة لتمويل خطة عمل "السور الأخضر العظيم" في موريتانيا من مخصصات الدولة، وإسهامات الشركاء في التنمية، ومن إقامة صندوق ائتماني متعدد المانحين.

وسيؤمّن تنفيذ مبادرة السور الأخضر في موريتانيا من طرف " الوكالة الوطنية للسور الأخضر العظيم" التي هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري مزود بالشخصية الاعتبارية والقانونية والاستقلالية المالية. وسيديرها مجلس إدارة ، وتتمتع بدعم الهيئات الموجودة سلفا على المستوى الوطني والمحلي.